# هوية الدولة المصرية

الحكم على طبيعة أي دولة ليست عملية سهلة، لأن مفهوم الدولة، مفهوم معقد، يتكون من مجموعة من العناصر المختلفة، وهناك اختلاف بين المنظرين حول عدد هذه العناصر، لكن القواسم المشتركة الأكثر اتفاقًا أو المتعلقة بعناصر الدولة، هي:

- الشعب.
- الأرض أو الإقليم.
- الحكومة.

كما أن هناك عناصر أخرى تتعلق بالسيادة والاعتراف الدولي والاستقلال وغير ذلك، لكن الذي يعنينا هنا هو أمران أو عنصران، هما الشعب والحكومة.

وأكثر المشاكل بروزًا هو ما يتعلق بالشعب، فأغلب الشعب ينتمي للإسلام شكلاً لا ممارسة، وهذا يردنا إلى مفهوم الدار الذي تحدثنا عنه منذ قليل، لكنه مفهوم بات عاجزًا أمام التطورات التي حدثت في فكرة الدولة الحديثة، كما أن الفقهاء مطالبون الآن ومعهم القانونيون ومختلف شرائح المجتمعات؛ بوضع تعريف جديد يتوائم مع هذه التطورات. إن مجرد اعتبار أن مصر دولة إسلامية لن ينهي الخلافات والانقسامات التي تتصدر المشهد السياسي، فهناك



obeikan.com

استحقاقات لهذا الاعتبار لا أحد يستطيع أن يجزم بأن الشعب قادر على دفع فواتيرها وتحمل تبعاتها، كما أنه لابد من الاستفادة من تجارب الآخرين حتى لا نقع في نفس الأخطاء التي وقعوا فيها. لابد من الاستفادة من تجربة تركيا، السودان، ونيجيريا، وإيران، وغيرها من البلدان.

لابد إذن أن نفرق بين الفكرة وسلوك أو شخصية الفكرة، وبين الدين وشخصية الدين، فالعلمانية في مصر مجرد فكرة، لكنها لم تتحول إلى سلوك فكري، والإسلامية هي شكل لم يتحول إلى سلوك ديني، ومصر بهذا المفهوم في لحظتها الراهنة، تقف في طريق وسط بين العلمانية والإسلامية، لأن الشعب لم يحسم خياراته بعد، فهو ينحاز إلى الإسلام وجدانًا وعاطفة، لكنه لا يمارسه إلا بطريقة هامشية، تحتل العبادات فيه المرتبة الأولى، كالصلاة والصيام والحج. لذلك فخيار الهوية بمعناها الحقيقي ما زال في مرحلة التردد، وإن زعم كِلا الفريقين غير ذلك.

### § الشعب والقانون:

أشرنا فيما سبق أن مصر لم تحسم خياراتها بعد بسبب حالة التعقيد التي تهيمن على المشهد المصري، والتي يمكن تلخيصها في عبارة ازدواج الولاء أو ثنائية المرجعية، فمن حيث الشكل فإن الدين الرسمي هو الإسلام، ومن حيث السلوك فهي بين بين، وينشأ عن هذا التناقض قضية أخرى ينبغي أن تُطرح، وهي قضية شكلية

أيضًا، لن تُنهي حالة الجدل القائم، لكنها يمكن أن تساهم في ترشيد هذا الجدل، ويمكن أن تساهم أيضًا في تحديد نوعية ودرجة أولويات المرحلة. ويمكن أن نوجز القضية من خلال طرحها في شكل التساؤل التالي: هل القانون هو الذي يُنشئ شعبه أم أن الشعب هو الذي يُنشئ قانونه؟ لقد أثبت الواقع أن القوانين ترجمة آلية لحاجة ومطلب شعبي، فمثلاً المطالبة بوضع قانون صارم ورادع ضد البلطجة بات مطلبًا جماهيريًا، ربما يتفق عليه العلمانيون والإسلاميون على السواء، وإعدام ما يسمى بالبلطجية سيحظى بتأييد شعبي كبير، لا بدافع قوة وسلطة القانون، بل بدافع قوة الحاجة الشعبية والمطلب الشعبي، أما وضع قانون لقطع يد السارق باعتباره حدًا إسلاميًا، فإنه على الرغم من كونه قانونًا إلهيًا، فإنه ربما يُثير كثيرًا من ردود الأفعال المتناقضة بين مؤيد ومعارض، وبين فريق (الآن) وفريق (ليس الآن) وفريق (أبدًا لا يمكن أن يكون)، وذلك لأن الشعب ليس مهيأ أخلاقيًا ولا نفسيًا ولا ثقافيًا لتطبيقه، وربما يسعى الكثيرون عند فرضه وتطبيقه للالتفاف عليه، من هنا ينبغي أن نعد القاعدة الشعبية أولاً، قبل إعداد الصيغة القانونية. فالشعب هو الذي ينشئ القانون لا العكس.